الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة السياسية الخاصة
الجلسة ٢٦
المعقودة يوم الاربعاء
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السادسة والعشرون

الرئيس : السيد كاروكوبيرو - كامونانوير (أوغندا)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الاعمال : المسائل المتصلة بالإعلام (تابع)

البند ٧٥ من جدول الاعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/SPC/45/SR.26
10 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠

البند ٧٧ من جدول الاعمال : المسائل المتصلة بالاعلام (تابع) (A/SPC/45/L.12 و L.13/Rev.2 و L.15 و L.16 و L.34 و L.35)

١ - السيد جانوفسيكي (بولندا) : قال انه فيما يتعلق بمشروع القرار A/SPC/45/L.12 ، فإن وفده يجري حاليا مفاوضات مع ادارة شؤون الاعلام بشأن افتتاح مركز اعلام تابع للأمم المتحدة في وارسو . وبالنظر الى الالتزامات المالية للحكومة البولندية والحالة المالية للأمم المتحدة ، فقد قرر وفده ألا يطلب اتخاذ أي اجراء بشأن مشروع القرار حاليا . ومع ذلك فإنه يحتفظ بالحق في العودة الى هذه المسألة في موعد لاحق .

٢ - السيد السعيدي (اليمن) : قال ان وفده ممتن للجنة ولادارة شؤون الاعلام لتأييدهما فتح مركز للاعلام تابع للأمم المتحدة في اليمن . وأضاف أن مثل هذا المركز سيسهم في بناء جسور السلم والتفاهم في المنطقة . ومع ذلك ، فإن وفده قرر في الوقت الحاضر أن يطلب عدم اتخاذ أي اجراء بشأن مشروع القرار A/SPC/45/L.13/Rev.2 . وسيتم مناقشة هذه المسألة في دورة لجنة الاعلام التي ستعقد في ربيع عام ١٩٩١ .

٣ - الرئيس : قال انه في ضوء البيانين اللذين أدليا بهما ممثلا بولندا واليمن ، فلن يتم اتخاذ أي اجراء بشأن مشروعي القرارين A/SPC/45/L.12 و A/SPC/45/L.13/Rev.2 . وأضاف أنه قد أُبلغ أيضا من جانب ممثل كوبا بأن وفده سيسحب مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/SPC/45/L.34 . واقتُرح أن تحاط اللجنة علما بطلب عدد من البلدان أن يقوم الأمين العام ، لدى تنفيذ البرنامج ٣٨ المتعلق بالاعلام والوارد في الخطة المتوسطة الأجل المقترحة للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ ، بمراعاة الحاجة الى تكثيف نشر المعلومات عن تصفية الاستعمار في سياق العقد الدولي للقضاء على الاستعمار .

٤ - وأضاف قائلا انه ما لم يسمع أي اعتراض ، فإنه سيعتبر أن اللجنة توافق على المضي في عملها وفقا لذلك .

٥ - تقرر ذلك .

٦ - الرئيس : قال ان اللجنة انتهت حاليا من النظر في البند ٧٧ ، المسائل المتصلة بالاعلام . وسيقدم المقرر تقرير اللجنة الى الجمعية العامة في الوقت المناسب .

البند ٧٥ من جدول الاعمال : تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (تابع) (A/45/84 ، 306 ، 576)

٧ - السيد صووا (بروني دار السلام) : قال ان السياسات القمعية التي تتبعها اسرائيل قد ذاعت على نطاق واسع في وسائط الاعلام الدولية . وما زالت اسرائيل تفرض العقوبات الجماعية مثل هدم المنازل وحظر التجول واغلاق مناطق بأكملها . كما يتزايد عدد القتلى والمصابين ، بما فيهم الاطفال ، طوال السنوات الثلاث من قيام الانتفاضة . وبالاضافة الى استخدام القوة ، حُرم الشباب الفلسطيني أيضا من حقه في التعليم بسبب عمليات الاغلاق المتكررة للمدارس وفرض الحظر وغيرها من الاعمال التي تحول دون سير الدراسة .

٨ - وأضاف قائلا انه برغم الادانة الدولية ، تواصل اسرائيل تجاهلها الصارخ لالتزامها بحماية الفلسطينيين في الاراضي المحتلة بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . كما أن الحادث الذي وقع في حرم المسجد الاقصى الشريف مثال على استهانة اسرائيل بالارواح الفلسطينية . وأشار الى أن حكومته تؤيد بشدة تمركز موظفين تابعين للامم المتحدة في الاراضي المحتلة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال الاسرائيلي . وأعلن أنه يجب على المجتمع الدولي أن يعتبر اسرائيل ، بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال ، مسؤولة عن العنف الذي يرتكب بحق الفلسطينيين ، وعليه أن يحث اسرائيل على قبول تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تطبيقا قانونيا على جميع الاراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، بما فيها القدس .

٩ - ومضى قائلا ان الاحوال غير المستقرة لحقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة ، قد تفاقمت حدتها بسبب سياسة اسرائيل الرامية الى توطين المهاجرين في الاراضي المحتلة . وتبين هذه السياسة أن اسرائيل ماضية في تحقيق هدفها باقامة "اسرائيل الكبرى" وتريد أن يقبل الفلسطينيون والمجتمع الدولي ضمها للاراضي المحتلة كأمر واقع . وكان من الاحرى باسرائيل أن تكون قد تعلمت طوال السنوات الثلاث والعشرين الماضية أنه لا يمكن القضاء على الحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني في وطنه .

(السيد صووا ، بروني دار السلام)

١٠ - واسترسل قائلا انه لا يمكن أن يتحقق السلام والاستقرار في المنطقة بينما تواصل اسرائيل احتلال الأرض العربية وتنكر حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير . وأعلن تأييد حكومته لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط يضم الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

١١ - السيد فيريدنيكوس (النمسا) : قال ان وفده قد تنبأ منذ سنوات طويلة بحالة القلاقل والعنف الحالية التي تسود الأراضي المحتلة ولكنه لسوء الحظ لم تحظ تحذيراته بالاهتمام الكافي . وأضاف أن الأحداث الأخيرة فوق جبل المعبد في القدس ، التي استخدمت فيها قوات الأمن الاسرائيلية القوة بصورة مفرطة ، قد أسفرت عن وقوع عشرات من القتلى والجرحى بين الفلسطينيين . والتقارير المعروضة على اللجنة وعلى الجمعية العامة ومجلس الأمن زاخرة بالأدلة والأمثلة على التدابير القمعية الاسرائيلية . وقد أدت الأحوال القائمة الى تعميق مشاعر التعرض للخطر في جميع الأوقات بين الفلسطينيين ؛ وعلاوة على ذلك ليس لدى الفلسطينيين سلطة يلجأون اليها غير الدولة القائمة بالاحتلال ذاتها . وينطبق على هذا الموقف قول ميرون بينيفستي ، "الحكم بالقانون وعدم الحكم بالقانون" . والحكم بالقانون يعني اعتراف اسرائيل بالتطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة .

١٢ - وأضاف قائلا انه طُرحت مؤخرا أفكار كثيرة بشأن توفير حماية أفضل للسكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، تتراوح بين امكانية قيام الأطراف في اتفاقية جنيف الرابعة باتخاذ التدابير اللازمة ، وزيادة الموظفين الدوليين العاملين في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ولجنة الصليب الأحمر الدولية ، وتعيين أمين للمظالم ، وتوسيع نطاق ولاية هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين أو انشاء بعثة مراقبين أخرى . غير أن تنفيذ هذه الأفكار والمقترحات على نحو فعال ، يتوقف الى حد كبير على تعاون اسرائيل . ويبدو أن القيادة الاسرائيلية لا تدرك أنها بدلا من أن تقهر الفلسطينيين ، فإنها تزيد كثيرا من الأسباب القائمة التي تولد العنف . وفي الوقت الذي لا يمكن فيه التسامح مع العنف الفلسطيني . فإن هذا العنف هو تعبير عن الغضب والاحباط الذي يشعر به شعب سُلبت حقوقه .

(السيد فيريدنيكوس ، النمسا)

١٣ - وأضاف قائلا انه لا ينبغي النظر الى الحماية كوسيلة ناجعة لحل جميع المشاكل أو كحل على سبيل التجربة ، فهي تساعد فحسب على كسر الحلقة المفرغة من الكراهية والمواجهة ، وتسهم بالتالي في تهيئة مناخ للمفاوضات . ولا يمكن إزالة أسباب الصراع العربي الاسرائيلي وحل مشكلة فلسطين إلا عن طريق المفاوضات والتوصل الى تسوية سياسية شاملة .

١٤ - السيد شريف (تونس) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة (A/45/567) ، لا يؤكد فحسب الوضع المأساوي للشعب الفلسطيني بل يبين أيضا الخط التصاعدي الذي تسلكه سلطات الاحتلال الاسرائيلي في انتهاكاتها لحقوق الإنسان في الاراضي العربية المحتلة . وهو يدحض ، بذلك ، جميع الادعاءات وأساليب المراوغة التي تعتمدها اسرائيل في التمويه على الرأي العام الدولي ويبرهن على إخفاق السلطات الاسرائيلية في إطفاء جذوة النضال الفلسطيني ، واصرار الشعب الفلسطيني على التمسك بحقوقه الوطنية المشروعة مهما كانت التكاليف . ويصادف صدور هذا التقرير أيضا تزايد اعتراف المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ اجراءات فعالة لحماية السكان العرب العزل في الاراضي المحتلة من التدابير التي وردت في الصحافة الاسرائيلية ذاتها مثل فرض حظر التجول وقطع المياه والكهرباء والخدمات الهاتفية وفرض حظر على حرية التنقل ومداهمة المنازل وهدمها ومصادرة الممتلكات ناهيك عن أعمال العنف . أما شهداء الانتفاضة الباسلة من المدنيين العزل فإن عددهم يتصاعد يوما بعد يوم بالاضافة الى غيرهم من آلاف الجرحى .

١٥ - واستطرد قائلا إن المجتمع الدولي في الامم المتحدة بوجه خاص ، لا يمكن ، بأي حال من الاحوال ، أن يسمح باستمرار هذا الوضع المأساوي الذي تأباه المواثيق الدولية والقيم الاخلاقية ومبادئ القانون الدولي لاسيما اتفاقية جنيف الرابعة . ولابد للمجتمع الدولي وبخاصة الموقعين على اتفاقية جنيف الرابعة ، التماس الأساليب الملائمة لضمان احترام أحكام هذه الاتفاقية . ومن جهة أخرى ، فإن ادعاء رئيس وزراء اسرائيل بضرورة أن يحافظ حزبه على تمسكه بأرض اسرائيل من البحر الى نهر الاردن للأجيال القادمة ، هو دليل على النوايا التوسعية المبيتة من قبل حكومة اسرائيل واستخفافها بقرارات الامم المتحدة . والواقع ان اسرائيل لا تتردد في استعمال جميع الوسائل لاقامة "اسرائيل الكبرى" عن طريق توطين اليهود من البلدان الاخرى محل السكان العرب الاصليين وبالتالي تغيير التركيب الديموغرافي للمنطقة .

(السيد شريف ، تونس)

١٦ - وأضاف قائلا إن بلده ، شأن كافة الدول الاخرى المحبة للسلام ، تشاطر الشعب الفلسطيني آلامه وآماله وتعبر عن إكبارها لنضاله البطولي . كما تعرب عن دعمها المطلق للجهود الرامية الى التوصل الى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية وتحث على التعجيل باتخاذ الاجراءات اللازمة لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، تحت اشراف الامم المتحدة وبمشاركة كافة الاطراف المعنية بالنزاع بما ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني . ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير العاجلة لضمان توفير الحماية الملائمة للسكان العرب في الاراضي المحتلة .

١٧ - السيد شيفيكنكو (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إنه واضح من تقرير اللجنة الخاصة الاخير (A/45/576) أن الحالة في الاراضي المحتلة تزداد سوءا مقارنة بالعام الماضي . فهناك عدد كبير من الخسائر في صفوف المدنيين ونسبة متزايدة من هذه الخسائر راح ضحيتها الاطفال . أما في الحادث الذي وقع مؤخرا في المسجد الاقصى فقد قتل ٢١ شخصا وأصيب ١٢٥ بجراح . وعلاوة على ذلك ، تواصل اسرائيل تجاهلها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن بما فيها القرارين الاخيرين لمجلس الامن ٢٧٦ (١٩٩٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠) ، وتوصيات الامين العام بوقف تدهور الحالة .

١٨ - وأضاف قائلا إنه مما يدعو الى القلق قيام اسرائيل بتوطين المهاجرين في الاراضي المحتلة مما يعد انتهاكا واضحا للاتفاقات الدولية التي كانت اسرائيل طرفا موقعا عليها .

١٩ - وقال إن أحد المهام البالغة الاهمية التي تواجه الامم المتحدة هي التوصل الى تسوية لقضية الشرق الاوسط . ويرى وفده أن تسوية هذه المشكلة التي تهم العالم أجمع بات الآن ممكنا وواقعيا . غير أن العقبة الوحيدة في هذا السبيل هي عدم مرونة حكومة اسرائيل ورفضها الدخول في حوار مع الامم المتحدة . وأردف قائلا إن وفده يرى انه يجب على مجلس الامن والدول الاعضاء خاصة القيام حاليا باتخاذ خطوات عملية لعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . والامم المتحدة لديها الوسائل والسبل الدبلوماسية اللازمة لتحقيق حل سياسي عادل لقضية فلسطين ولتمكين الشعب الفلسطيني ، الذي عانى طويلا ، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بما فيها الحق في إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة .

٣٠ - السيد خضيري (الجزائر) : قال إن الشعب الفلسطيني ظل يكافح منذ عقود لاقامة دولته المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية . وفي الوقت الذي تدخل فيه الانتفاضة الباسلة عامها الرابع ، تُقَابل التطلعات الفلسطينية الى الاستقلال بمزيد من الوحشية من جانب السلطات الاسرائيلية . ومن المهم الآن أكثر من أي وقت مضى التكفل بجدية باهتمامات الشعب الفلسطيني على النحو الذي برز مؤخرا في قراري مجلس الامن ٦٧٢ و ٦٧٣ (١٩٩٠) بإدانة الممارسات الإسرائيلية .

٣١ - وقال إن الممارسات الإسرائيلية لا يمكن أن تنتهي إلا بحل مشكلة الشرق الأوسط برمتها . وعلينا أن ندرك أن التطورات قد بلغت مرحلة حرجة في ضوء خطط اسرائيل الرامية الى انشاء مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة وخاصة في القدس . وعلى الرغم من اقتناع المجتمع الدولي بالحاجة الى تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، فإنه لم يتخذ بعد الإجراء السريع والفعال اللازم لضمان توفير الحماية الواجبة لسكان الاراضي المحتلة . وفي الوقت نفسه ، تمضي اسرائيل بإصرار في سياساتها الرامية الى القضاء التام على الشعب الفلسطيني . ولم ينج من استخدامها التعسفي للقوة لا الاطفال ولا النساء ولا الشيوخ حتى عندما لجأوا الى المستشفيات أو المدارس . كما تشمل الممارسات الاخرى البغيضة العقوبات الجماعية وهدم المنازل والضغوط الاقتصادية التي تمارس عن طريق زيادة الضرائب ومصادرة الممتلكات وقلع الاشجار التي تشكل المصدر الوحيد لمعيشة الاسر الفلسطينية .

٣٢ - وأضاف قائلا إنه في ضوء هذه الحالة المزرية ، لا بد أن تُوفَّر للشعب الفلسطيني ، كخطوة أولى الحماية الكافية لكي يمارس حقوقه الوطنية المشروعة . كما يمكن بالتالي العمل على إنهاء الاحتلال الصهيوني بالطرق السلمية عن طريق عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط بمشاركة جميع أطراف النزاع ، على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

٣٣ - السيد لوبا (البانيا) : قال إنه يجري سنويا الاطلاع باهتمام كبير على تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) . ولقد حثت الجمعية العامة ، عن طريق قراراتها ، اسرائيل مرارا على إنهاء احتلالها وسياساتها القمعية . ولاتزال اسرائيل تتجاهل هذه الطلبات وتواصل سياستها في ضم الاراضي المحتلة . كما أن عدد انتهاكات حقوق الإنسان آخذ في التزايد في الوقت الذي تزداد فيه أحوال الشعب الفلسطيني وغيره من العرب في الأراضي المحتلة سوءا ، ويتصاعد أيضا عدد ضحايا العنف . ويجري طرد الفلسطينيين من أراضيهم بالقوة ، واستيلاء المستوطنين اليهود عليها مما يشكل عملية استيطان واضحة .

(السيد لوبا ، البانيا)

٢٤ - وأشار الى أن الانتفاضة ، وهي تعبير عن رغبة الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه المشروعة في أرضه ، تدخل حاليا عامها الرابع . وتسعى منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، الى التوصل الى حل سلمي عن طريق الحوار السياسي والدبلوماسي . وهي تتمتع بتأييد قوي من جانب الشعب الالباني .

٢٥ - وأعرب عن اقتناع وفده أن الامم المتحدة تتحمل المسؤولية عن معالجة هذه المشكلة وعودة الاحوال المعيشية العادية والحرية وحقوق الإنسان في الاراضي المحتلة . وأضاف أن حل "قضية فلسطين" هو العامل الاساسي في حل النزاعات في الشرق الاوسط ، ولقد برهنت أزمة الخليج الحالية ، أن هذه النزاعات ترتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والامن في العالم . وأضاف أن الازمات والصراعات في هذه المنطقة بالغة التعقيد والتشابك وأن الامم المتحدة هي الهيئة الفعالة الوحيدة القادرة على التصدي لهذه الازمات والنزاعات .

٢٦ - السيد وهبي (المملكة العربية السعودية) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة ما هو إلا شاهد على ما تقوم به اسرائيل من ممارسات مستمرة تتزايد يوما بعد يوم ، من جرائم واعتداءات على حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة . ومع ذلك قد فشلت هذه الإجراءات في إخماد انتفاضة الشعب الذي يؤمن بحريته دون المبالاة بالمعاناة النفسية والجسدية . وأضاف أن المسؤولية تقع على المجتمع الدولي والامم المتحدة في إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين . ولقد استهانت اسرائيل بصلافة بجميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة التي تحث على احترام حقوق الإنسان في الاراضي المحتلة وعدم وضع العراقيل أمام اللجنة الخاصة بزعم أن الاحداث في الاراضي المحتلة أمر داخلي ليس للمجتمع الدولي أي سلطة عليه .

٢٧ - وقال إن قوات الاحتلال ماضية في استخدام الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع ضد السكان العرب في محاولة يائسة للسيطرة بالقوة على الانتفاضة . وقد استخدمت العقوبات الجماعية في السنوات الثلاث الماضية وهدم المنازل وفرض الضرائب ومنع تصدير المنتجات الفلسطينية وحملات الاعتقال العشوائي لقهر معنويات السكان وإحباط الانتفاضة . وتسعى اسرائيل أيضا الى إرغام السكان العرب على الرحيل لإفساح المجال لاعداد متزايدة من المهاجرين اليهود دون أي اعتبار لقرارات مجلس الامن المتكررة التي تطالبها بوقف هذه الاجراءات وبرغم أن هذه السياسة تعد انتهاكا صارخا لاتفاقية

(السيد وهبي ، المملكة العربية السعودية)

جنيف الرابعة . ومن الواضح أن اسرائيل تعتزم ضم الاراضي المحتلة وتسعى الى تغيير التركيبة الطبيعية للسكان الاصليين . وتتدخل اسرائيل أيضا في النظام التعليمي وفي تغيير المقررات الدراسية في الاراضي المحتلة في محاولة لطمس التراث الثقافي والهوية الفلسطينية .

٢٨ - ومضى قائلا إن مجلس الامن ينظر حاليا في وضع الاراضي المحتلة نتيجة مذبحة الحرم الشريف في القدس التي وقعت في الشهر الماضي والتي سقط فيها ٢٠ شهيدا وجرح حوالي ١٥٠ ، وهو مثل من أمثلة وحشية قوات الاحتلال ضد العرب الفلسطينيين العزل . وأعرب عن تأييد وفده لتوصية اللجنة الخاصة باتخاذ تدابير عاجلة تكفل حقوق الانسان الاساسية للشعب الفلسطيني وإرغام اسرائيل على تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة وتطبيق جميع قرارات مجلس الامن والجمعية العامة . واختتم كلمته قائلا إنه على الرغم من أن البعض يصف اسرائيل بأنها "واحة الديمقراطية" في الشرق الاوسط ، فإن تقرير اللجنة الخاصة يبين طبيعة هذه الديمقراطية اللاإنسانية .

٢٩ - السيد قدرت (العراق) : قال إن اللجنة الخاصة تبحث في كل عام الممارسات الاسرائيلية دون أن تصل الى نتائج ملموسة ، في الوقت الذي يزداد فيه الوضع سوءا في الاراضي المحتلة يوما بعد يوم ودون أن يبدو في الافق اي حل سلمي وعادل لقضية فلسطين . وتواصل اسرائيل سياستها العدوانية وأعمال الإرهاب والعنف والقتل والتشريد ضد الشعب الفلسطيني البطل متحدية بذلك قرارات الجمعية العامة وقرارات مجلس الامن البالغ عددها ١٦٦ قرارا علما منها بأن الفيتو الامريكي سيمنع مجلس الامن من اتخاذ أية خطوات عملية لتطبيق الجزاءات عليها . ومن ثم فقد أُطلقت يدها في ارتكاب المجازر الدموية ضد الفلسطينيين وامتلاك أسلحة الدمار الجماعية النووية منها والكيماوية والبيولوجية لاستخدامها ضد العرب . كما ترفض اسرائيل أيضا مناقشة أي اتفاق لجعل الشرق الاوسط منطقة خالية من هذه الاسلحة .

٣٠ - ومضى قائلا إن الامم المتحدة طالبت منذ عام ١٩٤٧ بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى أراضيهم ومنحهم حقوقهم الوطنية ؛ غير أن مجلس الامن لم يتخذ أية خطوات جادة لتنفيذ قراراته . وقد أبدى العراق دوما أن السبب الاساسي في عدم استتباب الامن والاستقرار في الشرق الاوسط هو السياسات العدوانية التوسعية الصهيونية والهجرة اليهودية وحرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في العودة الى

(السيد قدرت ، العراق)

وطنه وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة في فلسطين . ولقد رفضت اسرائيل التعاون مع اللجنة الخاصة . وأضاف أن المذابح المأساوية التي وقعت في الحرم الشريف لم تكن عفوية بل كانت عملا مخططا له من قِبل السلطات الصهيونية : وقد بيَّن الفيلم الذي عرض في مجلس الامن مؤخرا أنه تم إطلاق النار على المصلين الابرياء من مسافات قريبة . ورفضت اسرائيل استقبال بعثة الامم المتحدة التي طالب بها قرار مجلس الامن ٦٧٢ (١٩٩٠) . ولعل تصريحات شامير قبل مجزرة المسجد الاقصى ، التي يعبر فيها عن أطماع اسرائيل في السيطرة على كل القدس وإخضاع كل من فيها من السكان لمخططات التهويد وتصريحات المتطرفين الصهاينة المليئة بالكراهية للعرب ، هي خير دليل على مخطط اسرائيل لتصفية العرب وطردهم وللحيلولة دون التوصل الى حل سلمي للقضية . وقد صرح شامير مؤخرا لصحيفة الواشنطن بوست بأن قادة اسرائيل السابقين تركوا لهم رسالة واضحة للحفاظ على أرض اسرائيل من البحر المتوسط الى نهر الاردن حتى تفد إليها الاجيال ولصالح الهجرة الجماعية .

٣١ - ومضى قائلا إن تقرير اللجنة الخاصة (A/45/576) يبين أن الاسرائيليين قد استخدموا الذخيرة الحية لقمع الانتفاضة ؛ وتعرضت المستشفيات والمدارس والجامعات لاعمال العنف ؛ وفرضت ضرائب باهظة لإرغام ذوي الدخل المنخفض على إغلاق أعمالهم والرحيل ؛ ومُنِع العرب من زراعة أشجار الفاكهة وقطعت امدادات المياه الشحيحة . وتسحب المياه الباطنية حول قطاع غزة الامر الذي أدى الى ملوحة المياه الى درجة يصعب على الناس شربها . وفرضت القيود على حرية العبادة والتنقل والتعليم . وأُغلقت المدارس وفرضت المناهج التعليمية . وشُجِّعت أعمال السطو والقتل ضد العمال العرب .

٣٢ - واقتبس الاستنتاج الوارد في التقرير ومفاده أنه ما لم تتخذ تدابير عاجلة ، فإن تصاعد التوتر الملحوظ في الاراضي المحتلة يمكن أن يؤدي الى حدوث انفجار رئيسي ، ومن ثم فإنه من الضروري التوصل ، عن طريق المفاوضات ، الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تراعي حقوق جميع الشعوب في المنطقة بما في ذلك الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . وأضاف أن على اسرائيل أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في العودة الى أرضه وإقامة دولته المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . ولابد أيضا من مطالبة المجتمع الدولي بتطبيق كافة قرارات مجلس الامن الخاصة بالقضية الفلسطينية وإيقاف المساعدات المالية

(السيد قدرت ، العراق)

لاسرائيل التي تشجعها على ارتكاب أعمالها العدوانية ضد العرب وبناء المستوطنات لاستيعاب المهاجرين اليهود على حساب الشعب الفلسطيني وعلى حساب الارض العربية في سبيل تحقيق حلم اسرائيل من النيل الى الفرات .

٣٣ - السيد الزياني (البحرين) : قال إن تقرير اللجنة الخاصة قد لاحظ التدهور الذي آل إليه الوضع في الاراضي المحتلة وتصاعد التوتر والعنف نتيجة للتدابير القمعية الاسرائيلية التي تستخدم ضد المدنيين العرب . ومازالت اسرائيل تتمادى في انتهاج سياسة الضم والاستيطان في الاراضي المحتلة وتغيير بنيتها الديمغرافية واستغلال ثرواتها الطبيعية وربط اقتصادها بالاقتصاد الاسرائيلي واخضاع صادراتها الزراعية لقيود تعجيزية وتدنيس المقدسات الدينية فيها بما يتنافى مع القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العامة . كما أن إقامة المستوطنات في الاراضي المحتلة أمر يتعارض مع الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، وهو ما أكدت عليه قرارات مجلس الامن والجمعية العامة في هذا الشأن . ومع ذلك ، تواصل اسرائيل مصادرة الاراضي بغرض إقامة مستوطنات عليها . وقد لاحظ التقرير وجود اتجاه مفزع نحو ازدياد تدابير القمع صرامة وتدهور حقوق الانسان في الاراضي المحتلة . وبالاضافة الى الطبيعة العشوائية لعمليات القمع ، التي لم تستثن أحدا حتى الاطفال ، فقد كان يمارس الضغط النفسي أثناء استجواب المعتقلين ، مع انعدام توافر وسائل الانتصاف القضائية . كما شملت الممارسات الاخرى حظر التجول لآماد طويلة والعقوبات الجماعية والنفي المشروط والإغلاق المطول للمؤسسات الاكاديمية ، والمضايقات وسوء المعاملة الجسدية . كما تردت الاحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية . ولعل الجريمة البشعة التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي في ساحة الحرم الشريف بالقدس مؤخرا ، قد كشفت للعالم الظروف غير الانسانية التي يعيش تحت وطأتها الفلسطينيون . كما أوردت وكالة الامم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادنى في تقريرها أن هناك خرقا متزايدا لامتيازاتها وحصاناتها ، وأنها تواجه مصاعب تحول دون ضمان سلامة مرافقها . وأضاف أن معاناة الشعب الفلسطيني والعرب السوريين في الاراضي المحتلة لن تنتهي مادام الاحتلال والاستيطان الاسرائيلي مستمرين . ولا يمكن ضمان حقوق الانسان والحريات الاساسية في الاراضي المحتلة إلا بزوال الاحتلال وبلوغ الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . فالاحتلال في حد ذاته يشكل انتهاكا لحقوق الانسان .

٣٤ - السيد الخطيب (المغرب) : قال إن اللجنة الخاصة قد عرضت مرة أخرى شهادة واضحة على تدهور حالة حقوق الإنسان في الأراضي التي تحتلها إسرائيل حيث مازال الموقف متفجرا ويشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين . ولا ريب في أن الحالة ستستمر في التدهور طالما استمر الاحتلال ولم يمارس الشعب الفلسطيني حقه في تقرير المصير والاستقلال .

٣٥ - وأضاف قائلا إن الانتفاضة ، التي هي الآن في عامها الثالث ، أكدت أن الشعب الفلسطيني مصمم على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي ونيل الاعتراف بحقوقه الوطنية . وقد أدى حادث العنف ، الذي وقع مؤخرا في المسجد الاقصى ، إلى عقد جلسات لمجلس الأمن الذي وجه نداءً لاتخاذ إجراءات لحماية الشعب الفلسطيني . ومن المؤسف ، أن الأمم المتحدة قد مُنِعت حتى الآن من اتخاذ التدابير اللازمة التي تضمن أمن وحماية الفلسطينيين الذين يعيشون تحت نظام الاحتلال .

٣٦ - واستطرد قائلا إن استمرار الاحتلال يعتبر في حد ذاته انتهاكا أساسيا لحقوق الإنسان التي لا يبدو أن سلطات الاحتلال عاقدة العزم على إنهائه . وعلى العكس من ذلك ، فإن التصريحات والإجراءات الصادرة عن تلك السلطات تبين بوضوح أنها ماضية في سياستها القائمة منذ زمن طويل على إنشاء المستوطنات الجديدة وفرض المصاعب على السكان الفلسطينيين وطرد الكثير منهم . وأضاف أن تقرير اللجنة الخاصة يقدم أمثلة كثيرة على الإجراءات التعسفية التي تتخذها سلطات الاحتلال لتغيير التكوين الديمغرافي ، والوضع القانوني بل والسمات الجغرافية للأراضي المحتلة ، منتهكة بذلك جميع التزاماتها بموجب اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ واتفاقات لاهاي لعام ١٨٩٩ و ١٩٠٧ و ١٩٥٤ . وأشار إلى أن السلطات الإسرائيلية تعتبر الجولان أيضا جزء لا يتجزأ من إسرائيل ، وجميع ما تتخذه هذه السلطات من إجراءات يؤكد سياسة الضم التي تنتهجها إسرائيل . وتواصل سلطات إسرائيل انتهاك حقوق سكان جميع الأراضي المحتلة ، بما فيها حقهم في حرية التنقل والتعبير والتعليم بل وحتى الحريات الدينية . ومع ذلك ، فإن وفده على اقتناع بأن أياً من هذه الإجراءات لا يمكن أن يوقف المقاومة الباسلة للشعب الفلسطيني . واختتم كلمته قائلا إن انسحاب القوات الإسرائيلية من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها مدينة القدس الشريف وممارسة الشعب الفلسطيني حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير ونيل الاستقلال ، جميعها شروط أساسية لإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

٣٧- السيد انبار (إسرائيل) : قال إنه على الرغم من أن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة (A/45/576) من المفترض أنه يقدم سردا موضوعيا للحالة في الاراضي التي تديرها إسرائيل ، فإن نفس عنوان التقرير يمثل اتهاما ضمنيا ضد إسرائيل ، وتذكر رسالة الإحالة السابقة للتقرير أن "الاحتلال في حد ذاته" يشكل "انتهاكا لحقوق الإنسان الاساسية" . وأحد الامثلة على عدم دقة التقرير هي أدعاءه بأن إسرائيل تحاول عن عمد خفض مستوى التحصيل الدراسي والثقافي في الاراضي المشار إليها ، في حين أن جميع مؤسسات التعليم العالي في جوديا وسامريا وغزة قد تم إنشاؤها في ظل الإدارة الإسرائيلية . ومثال آخر على عدم الدقة هو الإشارة في رسالة الإحالة إلى أن "استمرار تنفيذ سياسة إبعاد الفلسطينيين من الاراضي المحتلة" ، في حين أن أوامر الإبعاد التي نفذت في آب/أغسطس ١٩٨٩ قد صدرت في عام ١٩٨٨ ، ولم ينفذ أمر إبعاد واحد خلال الفترة المشمولة بالتقرير من ٣٥ آب/أغسطس ١٩٨٩ إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٠ . وعلاوة على ذلك ، يغفل التقرير بوقاحة ذكر أعمال الإرهاب التي ترتكب ضد الإسرائيليين ، وقتل الفلسطينيين لغيرهم من الفلسطينيين وعدم قانونية الانتفاضة ذاتها وواجب دولة إسرائيل الحفاظ على النظام والامن في الاراضي . ويستند التقرير على شهادة ممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والبلدان المجاورة مثل الجمهورية العربية السورية التي لها سجل مريب في مجال حقوق الإنسان ، ويعتمد أيضا على إفادات سكان الاراضي بما فيهم بعض الذين تم طردهم في السابق لارتكابهم أعمال إرهاب صارخة .

٣٨ - واسترسل قائلا إن التقرير يحتوى على معلومات عن التدابير التي اتخذتها قوات الدفاع الإسرائيلية في الاراضي التي تديرها اسرائيل . وفيما يتعلق بهدم المنازل ، فإن التقرير لا يفرق بين الهدم كعقاب ووسيلة للردع والهدم لأسباب التخطيط وهما قضيتان منفصلتان . أما هدم بناء كإجراء أمني لدواعي عسكرية رئيسية ، فإنه مسموح به بموجب المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة . وتخضع أوامر الهدم لأحكام المحكمة العليا الإسرائيلية التي قضت في آب/أغسطس ١٩٨٩ أنه ينبغي قبل تنفيذ أي أمر للهدم منح الجاني الحق في الطعن في قرار المحكمة . والغرض الوحيد لهذه الإجراءات هو ردع الاشخاص المحتمل قيامهم بارتكاب جرائم بالغة الخطورة . ولا يتم اللجوء إلى هدم أو إغلاق المنازل إلا في الحالات الخطيرة التي تشمل أعمال القتل أو محاولة القتل ، لان هذا الإجراء يمكن أن يمس أفرادا آخرين الى جانب الجناة المعنيين . وتبين الإحصاءات أن معظم تلك الحالات شملت أعمال القتل الوحشية لفلسطينيين أبرياء اتهموا بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية أو أشخاصا اشتبه في أن سلوكهم كان ممقوتا بالمعايير الفلسطينية .

(السيد انبار ، إسرائيل)

٣٩ - وفيما يتعلق بقواعد الاشتباك بإطلاق النار ، فقد تم شرح هذه القواعد لجميع الوحدات العسكرية قبل القيام بمهامها في الأراضي . وطلب إلى الجنود أن يحملوا معهم نسخة من هذه القواعد ، والمعيار العام لإطلاق النار هو وجود خطر مباشر على حياة الإنسان ؛ ومع ذلك يظل اطلاق النار الاختيار الذي يتم اللجوء إليه في آخر الأمر . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن قواعد الاشتباك لا تجيز اطلاق النار على الجمهور ولا يستخدم اطلاق النار كوسيلة للسيطرة على الشغب .

٤٠ - وبموجب قواعد الاشتباك ، غير مسموح للجنود باطلاق النار ما لم يطلق عليهم النار ، أو في حالة وجود خطر مباشر على حياتهم أو حياة المدنيين أو في حالة تعقب مشتبه هارب أو مركبة هاربة في الحالات التي ترتبط بالجرائم الخطيرة . وبرغم صعوبة الحالة في الأراضي ، فإن قواعد الاشتباك وغيرها من اللوائح الداخلية المتعلقة بسلوك قوات الدفاع الإسرائيلية ، لا تحيد عن مدونة السلوك المتعلقة بتنفيذ المسؤولين للقانون والتي اعتمدتها الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة .

٤١ - واستطرد قائلا إن التقرير يحتوي أيضا على إدعاءات زائفة فيما يتعلق بأوامر الاحتجاز الإدارية . والواقع أنه ما من أحد تم اعتقاله لإعرابه عن آراء سياسية لا تدعو إلى العنف . ومن بين الاشخاص الموضوعين تحت الحجز الإداري ، أولئك الذين ارتكبوا أعمال عنف وارهاب أو كانت لهم أدوار تنفيذية في التشكيلات الإدارية أو الإيدولوجية للجماعات التي تقوم بارتكاب هذه الاعمال .كما أن الاشخاص المسؤولين عن الجوانب الإدارية في هذه الجماعات ، لا يمكن اعتبارهم مجرد مخالفين سياسيين يشاركون في أنشطة سياسية لا تتسم بالعنف .

٤٢ - وأشار إلى أن التقرير يذكر أوامر الطرد علما بأن الطرد لا يمثل سياسة عامة بل إجراء يُلجأ إليه في آخر الامر ، يتفق تنفيذه بالكامل مع مسؤوليات إسرائيل في جوديا وسامريا وقطاع غزة . والذين طردوا هم أشخاص لهم دور بارز في التحريض على ارتكاب أعمال العنف أو القيام بهذه الاعمال . ويمنح كل شخص يتلقى أمرا بالطرد الفرصة لتقديم الطعن . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد قضت المحكمة العليا الإسرائيلية بأن طرد الافراد كإجراء أمني ليس محظورا بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر فحسب عمليات الإبعاد الجماعي .

(السيد انبار ، إسرائيل)

٤٣ - وفيما يتعلق بموضوع التعليم قال ان معظم المدارس ومعاهد التعليم العالي في الاراضي تعمل بصورة طبيعية . ومنذ عام ١٩٦٧ ، ظلت سياسة اسرائيل هي تشجيع النشاط المدرسي العادي وتحسين النظام التعليمي في الاراضي . وقد تم افتتاح كثير من مؤسسات التعليم الجديدة بما فيها خمس جامعات . وفي السنوات الثلاث والعشرين الماضية ، تضاعف عدد التلاميذ والمدرسين والفصول وارتفع عدد المدارس من ٩٩٧ الى ١٥٦٠ مدرسة .

٤٤ - ومع ذلك ، فانه منذ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أصبحت المدارس تستخدم بصورة متكررة من قبل المتطرفين التابعين لمنظمة التحرير الفلسطينية كمراكز لتنظيم وتنفيذ أنشطة العنف . ولا يمكن لاي بلد ديموقراطي التغاضي عن هذه الممارسات ، ومن ثم لم يكن أمام اسرائيل إلا ان تغلق المدارس التي كفت عن ان تكون اماكن للدراسة واصبحت مراكز لترويج العنف . وبتشجيع من منظمة التحرير الفلسطينية ، امتنع كثير من الاطفال عن الانتظام في الدراسة وأخذوا يلقون الحجارة على المركبات الاسرائيلية المارة في الطريق . بل لقد عهد اليهم بأعمال تخريب أو عنف محددة حسب فئاتهم العمرية . وعلى الرغم من اعادة فتح المدارس في منتصف عام ١٩٨٩ ، فقد تم اغلاق المدارس التي عادت الى أعمال العنف منذ بدء العام الدراسي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . وتتسم مشكلة العنف بقدر أكبر من الشدة في الجامعات التي يجري استغلالها كمراكز رئيسية لانشطة العنف المنظمة . وقد أعيد فتح الجامعات والكليات المحلية في أواخر عام ١٩٨٩ . أما إغلاق المدارس فانه يجري بصورة انتقائية ، عقب وقوع اضطرابات في مدارس معينة وفي المناطق المحيطة بها .

٤٥ - وفيما يتعلق بالخدمات الطبية ، قال إن المستشفيات في جوديا وسامريا وقطاع غزة مستمرة في اداء أعمالها . ومنذ إدخال المعدات الطبية الحديثة عام ١٩٦٧ ، وتحسين المستويات المهنية للخدمة عن طريق برامج التدريب وتوسيع المرافق الطبية ، تحققت الرعاية الطبية الملائمة للسكان المحليين . ولم يحرم أي شخص من الرعاية الطبية ، ولكل مقيم في الاراضي حرية الانضمام الى برنامج التأمين الصحي الحكومي . كما انه من غير المسموح لقوات الدفاع الاسرائيلية دخول المستشفيات إلا في حالة لجوء المجرمين الخطرين الى داخل المستشفى أو نشوب أعمال عنف من داخل مباني المستشفى . أما المتطرفون المنتسبون الى منظمة التحرير الفلسطينية والى الجماعات الاسلامية الاصولية فانهم هم الذين يعيقون الخدمات الطبية في الاراضي ويستغلون سيارات الاسعاف في نقل المحرضين ومرتكبي الشغب .

(السيد انبار ، إسرائيل)

٤٦ - وفيما يتعلق بالرقابة على الصحف والحد من حرية التعبير ، قال إن معظم الصحف تقريبا التي تصدر في الأجزاء الشرقية من القدس وتوزع في الأراضي ، ظهرت جميعها خلال فترة الادارة الاسرائيلية وتستخدمها الجماعات الفلسطينية كأدوات تنظيمية ودعائية . وكثير من الصحفيين الذين يعملون في هذه الصحف كانوا سجناء سابقين بما فيهم بعض الذين حكم عليهم بالسجن لقيامهم بنشاط ارهابي . وبعد نشوب الانتفاضة ، اكتُشف ان أولئك الذين يسمون صحفيين قد تورطوا في نقل أموال بصورة غير قانونية ونشر مواد مثيرة للمشاعر من بينها منشورات تدعو الى قتل الجنود والمدنيين الاسرائيليين ، والإخلال بالنظام العام وشن هجمات على السكان المحليين وعلى الادارة المدنية وخلاف ذلك . وتم اعتقال المسؤولين عن هذه الأنشطة غير القانونية والخطيرة . وجرى تفتيش مكاتب الصحف استنادا الى معلومات موثوقة تربط بينها وبين الانشطة غير القانونية ، والتي ثبتت صحتها باكتشاف مواد مهيجة للمشاعر الى جانب الأسلحة . ومع ذلك ، فان اسرائيل مازالت ملتزمة بتوفير الحرية الكاملة للصحف العربية والاسرائيلية والأجنبية والسماح بالتغطية الإعلامية الكاملة للاحداث التي تقع في المنطقة .

٤٧ - وأضاف قائلا إن الانتفاضة ليست حدثا منعزلا في تاريخ اسرائيل التي ظل وجودها نفسه مهددا باستمرار منذ انشائها بسبب حالة الحرب المعلنة عليها من جانب جيرانها العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الاسلامية المتطرفة . أما الهجمات الارهابية التي وقعت داخل اسرائيل وخارجها ، على الطائرات وفي أعالي البحار ، فقد راح ضحيتها الالاف من المدنيين . وفي الانتفاضة الحالية ، التي تتسم بصفة خاصة بالعنف ، فان الهجمات المستمرة لا تقتصر على الجنود والمدنيين الاسرائيليين ، بل تشمل أيضا المقيمين من العرب في المناطق التي تديرها اسرائيل . فقد قتل نحو ٣٥٠ من المقيمين العرب المشتبه في تعاونهم مع اسرائيل وبصورة وحشية ، وترويع الالاف أو ضربهم بتوجيهات من قيادة الانتفاضة . ويسعى رد اسرائيل على الانتفاضة الى توفير الأمن لمستقبل اسرائيل ولسلامة مواطنيها مع العمل في آن واحد على الوفاء بمتطلبات القانون الدولي عن طريق الحفاظ على النظام العام في الأراضي التي تديرها اسرائيل . ومازال هذا الرد متناسبا مع نطاق الانتفاضة وطبيعتها ؛ وعلى خلاف الدول الأخرى ، فان اسرائيل لا تستخدم عقوبة الاعدام والمحاكمات الصورية والغازات القاتلة وعمليات الإبعاد الجماعي أو التهجير بالقوة ، كما انها لم تذبح مرتكبي أعمال الشغب بواسطة الأسلحة الآلية ولم ترسل الدبابات لسحق الحشود .

(السيد انبار ، إسرائيل)

٤٨ - واستطرد قائلا ان قرار الجمعية العامة ٣٤٤٣ (د - ٣٣) ، الذي انشأ اللجنة الخاصة ، قد اعتمدته أقلية من أعضاء الجمعية العامة ، كان كثير منها تحكمه أنظمة شمولية تميل الى الادانة أولا والتحقيق فيما بعد . ومن حسن الحظ ان معظم هذه البلدان شهدت انتقالا الى الديموقراطية وحكم القانون ، ولو طُبقت هذه المبادئ على الامم المتحدة ، لاصبح من الممكن أخيرا إجازة إلغاء اللجنة الخاصة الذي طال أمده . وعلاوة على ذلك ، فقد أنفقت اللجنة الخاصة منذ إنشائها أكثر من ٢٠ مليون دولار بالقيمة الحالية . وفي وقت تواجه فيه المنظمة مشاكل خطيرة في ميزانيتها ، قد يكون من المفيد والمنطقي كثيرا استثمار هذه الاموال في مجال أفضل مثل وكالة الامم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الادنى . وأضاف أن معظم المعلومات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة مقتبسة بطريقة انتقائية جدا ، من الصحافة الاسرائيلية ، بما في ذلك تلك التقارير التي انتقدت الحكومة الاسرائيلية . ومن اليسير الحصول على هذه المعلومات من الحكومة الاسرائيلية مجانا ، فالزائرين للأراضي المعنية يسمح لهم بالحرية التامة في الانتقال وعقد الاجتماعات وقد حان الوقت للكف عن التهييج غير المسؤول للمشاعر ضد اسرائيل حتى يمكن لشعوب الشرق الاوسط التمتع بالسلم والازدهار الدائمين .

٤٩ - السيد ايرومبا (اوغندا) : قال ان أي نظرة أشمل للتوتر الحالي في الشرق الاوسط ينبغي لها ان تشمل قضية فلسطين التي تعد لب النزاع في الشرق الاوسط . ولا يستطيع أحد أن ينكر أنه منذ تقسيم فلسطين ، ظلت اسرائيل تنتهك بصورة صارخة حقوق الانسان للشعب الفلسطيني . وأضاف أن اللجنة الخاصة قامت بدور مفيد طوال السنوات الـ ١٨ الماضية لرصد تلك الانتهاكات ، ولا ريب في ان تقريرها الاخير هو تذكرة قاتمة باستمرار الاحتلال الاسرائيلي وآلام الشعب الفلسطيني والاخطار والعواقب غير المقبولة المترتبة على هذه الحالة . وما من شك في ان تقرير اللجنة يستحق كل الثناء ، غير أن الدولة القائمة بالاحتلال ، كما كان عهدها في الماضي ، رفضت التعاون مع اللجنة .

٥٠ - وأضاف أن وفده يؤمن بالفكرة التي تم تأكيدها مرات عديدة من قبل الجمعية العامة ومجلس الامن والتي مفادها أن اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ تنطبق على الاراضي التي تحتلها اسرائيل . ومن المؤسف أن اسرائيل لم تتقيد مطلقا بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية ، ولم تلتزم أيضا حتى الآن بقرارات مجلس الامن التي أعلنت أن ضم القدس ومرتفعات الجولان باطل ولاغ .

(السيد ايرومبا ، اوغندا)

٥١ - ومضى قائلا ان سياسة اسرائيل في الضفة الغربية وغزة مازالت تتسم بالقمع وبإقامة المستوطنات ، ثم القيام مؤخرا بتشجيع المهاجرين من الاتحاد السوفياتي على الاستقرار هناك . ومن الواضح أن هدف اسرائيل هو تنفيذ الضم بموجب الأمر الواقع .

٥٢ - وأضاف قائلا إن الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية قدمتا تنازلات في محاولة للرد بصورة ايجابية على مخاوف اسرائيل المشروعة . والتزم الفلسطينيون بالتوصل الى تسوية عن طريق التفاوض وفقا لقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وسائر قرارات الامم المتحدة ذات الصلة . ولقد رحب المجتمع الدولي بهذه المبادرة ، ولكن بدلا من الرد على هذه المبادرة إيجابيا ، بذلت اسرائيل كل جهد لإنكار وجود الدولة الفلسطينية وإشاعة عدم الثقة في منظمة التحرير الفلسطينية ومازالت تسعى الى إخضاع الشعب الفلسطيني لسلطتها الى الابد .

٥٣ - ومضى قائلا انه في المناخ الدولي الحالي ، نجد عددا من الاعداء في الماضي قد جلسوا معا لحل مشاكلهم . والسؤال ما اذا كانت اسرائيل تستطيع أن تحذو حذوهم ولديها الرغبة في ذلك . ولابد أن يكون مفهوما لدى اسرائيل أنه لا يمكن أن يتحقق لها الامن الدائم إلا عن طريق عملية التفاوض التي تحظى بتأييد دولي واسع . ولابد أيضا من إشراك الفلسطينيين ، عن طريق منظمة التحرير الفلسطينية ، في هذه المفاوضات وينبغي أن تشتمل التسوية على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وحق الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وممارسة الفلسطينيين لحقهم في تقرير المصير . ويجب على الامم المتحدة أن توفر الاطار اللازم لتحقيق سلم شامل وعادل ؛ ومن ثم فان وفده يؤيد تماما عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تشارك فيه جميع الاطراف المعنية ، على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . وأضاف أنه نتيجة الانفراج في المناخ الدولي ، وحّد الاعضاء الدائمون في مجلس الامن اجراءاتهم في المسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين . ومن المؤسف أنه فيما يتعلق باسرائيل ، لم يتصرف مجلس الامن بنفس التصميم لفرض التدابير المنصوص عليها في الميثاق والتي تتطلبها الحالة .

٥٤ - السيد العبادي (الاردن) : تكلم ممارسا حق الرد ، فقال إن العلاقات بين الاردن والضفة الغربية كانت قائمة على أساس ضمان المساواة دستوريا في الحقوق بالنسبة لجميع أفراد السكان ، وكان الغرض من وجود الاردن هو إنقاذ سكان الضفة الغربية من الاحتلال الاسرائيلي . وأضاف أن مزاعم ممثل إسرائيل بأنه لم تكن هناك أية جامعات أو

(السيد العبادي ، الاردن)

مؤسسات تعليمية في الضفة الغربية قبل عام ١٩٦٧ هي مزاعم زائفة . فقد وفـــرت الاردن مرافق تعليمية كثيرة لسكان الضفة الغربية . وجوهر المسألة هو بقاء اسرائيل كدولـــة محتلة ، ولابد أن تتخذ الأمم المتحدة إجراء لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥